المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
قسم المرصد الاجتماعي التونسي

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

عدد 111

تقرير شهر ديسمبر 2022

423
تحركا احتجاجيا

17
حالة انتحار ومحاولة انتحار

705
مهاجر(ة)

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000
الهاتف : 129 325 71 (216+) الفاكس: 128 325 71 (216+)
contact@ftdes.net www.ftdes.net

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
CCFD TERRE SOLIDAIRE
Soyons les forces du changement

تقريـــر شهر ديسمبر 2022

حول الاحتجاجات الاجتماعية

مقدمة

في سياق عام من الاحباط وفقدان الأمل، تواصلت التحركات الاحتجاجية وطغت على الفضاء العام حالة من الغضب وعدم الرضا وانتشرت فيه احداث العنف ومحاولات الانتحار، في انعكاس حقيقي لمعاناة يومية للمواطنين. وسواء بالمشاركة في الاحداث المذكورة او بعدم المشاركة، وعلى الرغم من انخفاض نسق الاحتجاجات فان دوافع التحركات بدت في الاشهر الاخيرة أكثر الحاحا واصبحت اشكاله أكثر وضوحا.

وعلى الرغم من محاولات الانكار التي تتخذها الحكومة تجاه الازمات الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد، لا يمكن تجاهلها تداعياتها او انكار حجم اضرارها التي اصبحت محسوسة لدى فئة عريضة من التونسيين، وخاصة منها الفئات الأكثر هشاشة من الناحية الاقتصادية.

ولا يمكن بالنظر الى طبيعة التحركات المسجلة خلال شهر ديسمبر، تجاهل او عدم ايلاء الاهمية الكبرى لحجم المطلبية وللتحركات العفوية وغير المبرمجة التي ينخرط فيها المواطنون هنا وهناك عبر تواجدهم في الشوارع والساحات العامة وامام مراكز القرار، حتى مع عدم تناولها بالصفة المطلوبة من قبل وسائل الاعلام او عدم التفاعل معها من قبل الجهات الرسمية. فيمكن أن يؤدي الإنكار لخطورة الأزمة إلى حالة من «الاكتئاب الجماعي المتعمد» في تونس والتي من شانها ان تخلق تفكك مزمن في النسيج الاجتماعي والاقتصادي. ويمكن رؤية علامات هذا التوجه من خلال حالة العجز وخيبة الأمل التي يتحدث عنها التونسيون عبر سياق عدم الوضوح الذي علقت داخلها الدولة بمختلف خياراتها وبالأساس السياسية منها.

وسنسعى من خلال هذا التقرير للمرصد الاجتماعي التونسي بالمنتدى التونسية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وعبر ما وفرته نتائج الرصد تقديم تحليل للحركات الاجتماعية والعنف والانتحار مصحوب بتحليل للحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لشهر ديسمبر، مع قراءة في التعبيرات التي طفت على السطح وعكست شعور بالضيق المستمر، ومحاولة فهم اسباب تواصل اعتماد السلطة لحلول ترقيعية او لأنصاف حلول..

ديناميكية السياقات

1-الديناميكية السياسية:

يبدو أن أهم حدث وقع خلال شهر ديسمبر في تونس هو الدور الأول من الانتخابات التشريعية المنعقدة يوم 17 ديسمبر 2022. واتسم هذا الحدث، الذي كان الغرض منه انتخاب الأعضاء الجدد لمجلس نواب الشعب التونسي، بارتفاع نسبة مقاطعة او امتناع الناخبين التونسيين عن التصويت والمشاركة في الانتخابات. وتعد نسبة المشاركة البالغة 11.22٪ في الانتخابات حدثا دراماتيكيّا في مقارنتها بالنسب المسجلة خلال الانتخابات السابقة. وتعكس نسبة المقاطعة وضعية فشل واستحالة العودة بالمواطن التونسي الى الوضع السياسي السابق او الى سالف تفاعله مع الشأن العام. في نفس الوقت مثلت نسبة المشاركة الضعيفة للغاية خيبة أمل سياسية لنظام الرئيس قيس سعيد، الذي كان ينتظر تدعيم للشرعية الشعبية عبر هذه الانتخابات التي طال انتظارها.

والتعاطي الباهت والمحدود لوسائل الإعلام والنخبة السياسية جعل هذه الانتخابات تمر دون ان يتم استثمارها كأهم حدث تمر به البلاد، وغابت كل مناقشات أو تأملات أو جهود لجذب انتباه الناخبين. وهذه اللامبالاة والاستقالة الجماعية من الشان العام تمثل اهم الاسباب التي يمكن بها تفسر ضعف المشاركة لدى الناخبين والمراقبين. والمقاطعة التي كانت عفوية من قبل المواطنين الذين على الارجح رفضوا أن يكونوا جزءًا من انتخابات جديدة لنواب شعب محدودي السلطة وبرلمان هامشي وعاجز، فقرروا ببساطة عدم المشاركة.

وكان القانون الانتخابي الجديد بما اتى به من شروط جديد صعب الالتزام بها في عديد الدوائر الانتخابية، وفرض على التونسيين التصويت لمرشح واحد فقط في أكثر من معتمدية، هو ايضا أحد اهم الاسباب المفسرة لعزوف التونسيين من الانتخابات وتكوين خيبة الامل الشعبية من السياسة في تونس، وذلك رغم محاولات الرئيس إنكارها من خلال التقليل من نتائج الجولة الأولى والإصرار على ضرورة انتظار الدور الثانية قبل الحكم على العملية الانتخابية.

وما دعم أكثر حالة الارتباك وغياب الرؤية لدى الفاعلين الاجتماعيين هو ما اتسمت به المرحلة من فراغ سياسي وغياب للبدائل سواء من جانب المعارضة ومن الجانب الرئاسي على حد السواء. وهو فراغ يفسر عدم القدرة على التعامل مع الوضع الحالي بالحوار او الاعتراض والاحتجاج. وهو نفس الفراغ الذي مازال رئيس الجمهورية يتكؤ عليه امام

خصومه ويصعب منه التشكيك في الشرعية الرئاسية.

وتتخذ الازمة التونسية اليوم عديد الوجود، مازق قانوني ناتج عن الاجراءات الاستثنائية والظهور الاعلامي للرئيس فضلا عن الدستور الجديد الذي زاد من صلاحيات الرئيس ولم يقدم تصور واضح لبقية السلط الامر الذي زاد من تعقيد الوضع لدى الفاعلين الاجتماعيين والحركات الاحتجاجية التي ما انفكت تكافح من اجل ان تجعل نفسها مرئية وتجد الجهة التي يمكن ان تتفاعل معها.

وغياب كل تفاعل او استجابة مع الحركات الاجتماعية والاحتجاجات المسجلة، كان له التاثير الواضح على الاشكال التي أصبح يعتمدها الفاعلون للتحرك والاحتجاج، كما ويشكل تراجع نسق الحركات الاجتماعية مقابل ارتفاع اعمال العنف دليلا واضحا على حجم الشعور بالإحباط في غياب كل افق او رؤية سياسية.

وبالتوازي مع حالة الانكار العام للازمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ظهرت تهديدات حقيقية لحرية التعبير من خلال الاعتقالات والشكاوى المقدمة إلى المحاكم بعد اصدار الرئيس للمرسوم عدد 54 يوم 13 ديسمبر لسنة 2022 الخاص بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال. حيث يمكن أن يسمح التفسير الواسع لهذا المرسوم الرئاسي بالضغط والقمع على الصحفيين التونسيين والمبلغين عن المخالفات والمواطنين بشكل عام. وكانت محاكمة المحامي والناشط الحقوقي عياشي حمامي أفضل مثال على إمكانيات القمع المتاحة عبر هذا القانون، اين تعلقت قضيته بانتقادات لنظام العدالة فحسب.

وبشكل عام، لا يزال الوضع السياسية في تونس يتخلله فجوة بين الواقع الاجتماعي -الاقتصادي والخيال السياسي. وتكشف هذه الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع الاقتصادي عن عدم قدرة حقيقية على إدارة الوضع الاني للبلاد. وامام استمرارية تواجد هذه الفجوة وهذا الشعور بالعجز، تتولد رقابة ذاتية من جانب المواطنين تتضح من خلال انخفاض نسق المطلبية والحركات الاجتماعية، ورفض المشاركة في الانتخابات، وتعبيرات الإحباطات اليومية التي تطفو في شكل اعمال عنف أو تخريب أو محاولات انتحار.

2-الديناميكية السوسيو- اقتصادية

مع استمرار حالة عدم اليقين السياسي، وتواصل عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي تسمتر حالة الوهن والضعف التي تعاني منها الدولة التونسية، التي لا تزال عالقة في مفاوضات صندوق النقد الدولي ولا تزال فريسة لمزيد تدهور مستوى معيشة مواطنيها.

وتشير مختلف المؤشرات الاقتصادية إلى وجود ازمة اقتصادية واجتماعية حقيقية مرفوقة بحالة من الارتباك السياسي التي لا يخفف من حدة الوضع بقدر ما يزيد من تعقيده. ومنذ شهر نوفمبر 2022، عرفت مختلف المواد الاستهلاكية ارتفاعا في اسعارها حدد 0.1٪. وكان في شكل زيادة

في أسعار خدمات النقل بنسبة 2.6٪ ومنتجات الملابس بنسبة 1.5٪ وأسعار المواد الغذائية بنسبة 0.2٪ وكانت متطلبات الملابس الشتوية وتطبيق تعريفات النقل الجديدة من العوامل الرئيسية في هذا التغيير في الأسعار.

وخلال شهر ديسمبر 2022 ارتفع معدل التضخم إلى 10.1٪، بعد ان كان في حدود ال9.8٪ خلال شهر نوفمبر. وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 14.6٪ في عام واحد، نتيجة ارتفاع أسعار البيض ولحوم الأغنام وزيوت الطعام ولحم البقر والخضروات الطازجة. وارتفاع أسعار هذه الأطعمة التي تشكل جزءًا من عادات الأكل التونسية من شأنه أن يؤدي الى تغيير في نمط حياة التونسيين، وتدهورًا في جودة المنتجات المشترات، مما سيكون له عواقب على الصحة الجسدية والذهنية للتونسيين على المدى الطويل.

هذا ومع الارتفاع المسجل في اسعار المواد الغذائية، عرفت بدورها أسعار السلع المصنعة تطورا بنسبة 10.2٪ بسبب ارتفاع أسعار مواد البناء ومنتجات الملابس ومنتجات الصيانة المنزلية. كما ارتفعت أسعار الخدمات الأخرى بما في ذلك النقل وخدمات الصحة والخدمات الغذائية. كما ارتفعت أسعار الوقود خمس مرات خلال سنة 2022. وشمل التضخم تقريبا جميع المجالات الحياتية وذات الأولوية بالنسبة للتونسيين. ويصاحب الارتفاع في الاسعار او يسبقه في الكثير من الاحيان نقص في الانتاج وعدم وفرة في الاسواق. وشمل هذا النقص خلال شهر ديسمبر، مواد اساسية غذائية كالحليب والدقيق والقهوة والسكر والزيت، وعدد العناوين من الادوية وخاصة تلك الخاصة بالأمراض المزمنة.

وفي الوقت الذي تخنق الأزمة الاقتصادية التونسيين، تواصل الحكومة التونسية مساعيها ومحاولاتها من اجل الحصول على قرضًا تم تأجيل الموافقة عليه الى اجل غير مسمى من قبل صندوق النقد الدول. وامام حدة الازمة وانتشار مظاهر الفقر والخصاصة يسجل الشارع التونسي ردود فعل متباينة حيث تم توثيق العديد من أعمال العنف والسرقة خلال شهر ديسمبر، كما شهد حالات من التخريب السطو على غرار ما حدث في حي «لاكانيا» اين هاجمت مجموعة من السكان شاحنة تحمل الجعة لأخذ ما كان في الشاحنة بعد أن تعرضت لحادث. وهو سلوك يوضح جيدًا مستوى إحباط الناس هناك وحجم الدراما التي يعكسها فعل الاستهلاك العام القسري الذي يتحدى الأعراف والقواعد الاجتماعية.

ويأتي قانون المالية لسنة 2023 مع جملة إجراءاته ليزيد من حجم الازمة الاقتصادية والاجتماعية لفئة جديدة من التونسيين ويزد في انسداد الافاق امام الاستثمار وشبكة المؤسسات الصناعية. وبتوقعات عجز يقارب 7.5 مليار دينار في عام 2023، سيعلن هذا القانون، وفقًا للخبراء، نهاية المؤسسات التونسية.. كما قال في شانه نور الدين الطبوبي الأمين العام للاتحاد التونسي

للشغل، إن "هذه الحكومة تخدع التونسيين وقانون المالية هو قانون الجباية ولن يساهم الا في زيادة تفقير التونسيين". في نفس الوقت العديد من الفاعلين الاجتماعيين بدرجات متفاوتة من الخبرة قد انتقدوا هذا القانون، الذي تم تسويقه كأداة للدفاع عن الشريحة الأكثر ضعفًا من المواطنين.

وامام البحث عن قوتهم اليومي خاض التونسيون جملة من الحركات الاجتماعية، وانخرطوا في اعمال عنف ومحاولات انتحار على امتداد شهر ديسمبر سنسعى فيما يلي الى عرضها وتقديم تشخيص لها.

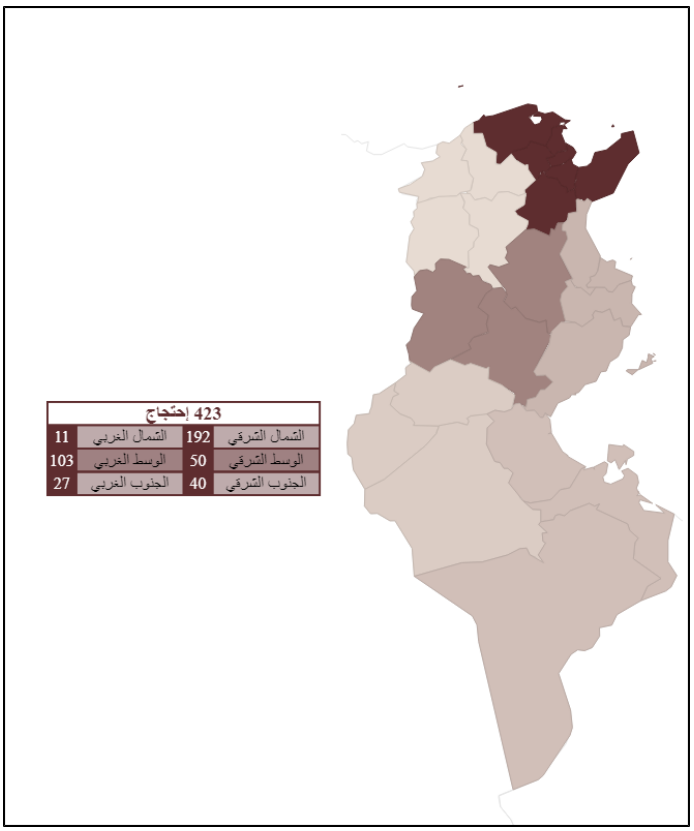

الحركات الاجتماعية:

تأثرت الحركات الاجتماعية التي حدثت خلال شهر ديسمبر 2022 بالمناخ السياسي والوضع الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك بالسياقات العامة للبلاد. وهذا الشهر، الذي كان يعلن خلال العشر سنوات الماضية عن بداية لموجة الاحتجاجات، يميل هذا العام 2022 نحو الهدوء النسبي، والذي سيكون له دلالته بالتوازي مع ما سجله من أعمال شغب راديكالية.

1-التوزيع الجغرافي للتحركات

تم تسجيل 423 تحركا احتجاجيا خلال شهر ديسمبر 2022، مقابل تسجيل 591 تحركا اجتماعية في نوفمبر 2022 وتسجيل 889 تحركا خلال أكتوبر 2022. لتعرف الاشهر الثلاث الاخيرة للسنة منحى منخفض وتراجع في نسق الحركات الاحتجاجية، وذلك على الرغم من مشاركة مختلف الجهات الفاعلة بما في ذلك المعلمين النواب. وعرفت منطقة الشمال الشرقي الرقم الاعلى بـ192 احتجاجًا يليها في ذلك منطقة الوسط الغربي بـ 103، لتاتي منطقة الوسط الشرقي بعدهما بـ 50 احتجاجا. وتعرف خريطة الاحتجاجات استقرارا بالمقارنة مع الاشهر السابقة وهو ما يعني انها مناطق مرجحة للانفجار في اي لحظة بمجرد نفذ صبرهم وانتهاء مواقيت الترقب والانتظار.

هذا وتحتل تونس المرتبة الأولى من ناحية حجم الاحتجاجات ب149 تحركا، وهي بذلك تحافظ على ترتيبها الذي تحتلها في العادة. كما سجلت سيدي بوزيد والقيروان وسوسة ومدينين اعداد متقاربة في حجم الاحتجاجات، بينما عرفت مدن أخرى مثل الكاف وجندوبة والمنستير وقابس وتوزر نسق احتجاجي منخفض مقارنة بالأشهر السابقة.

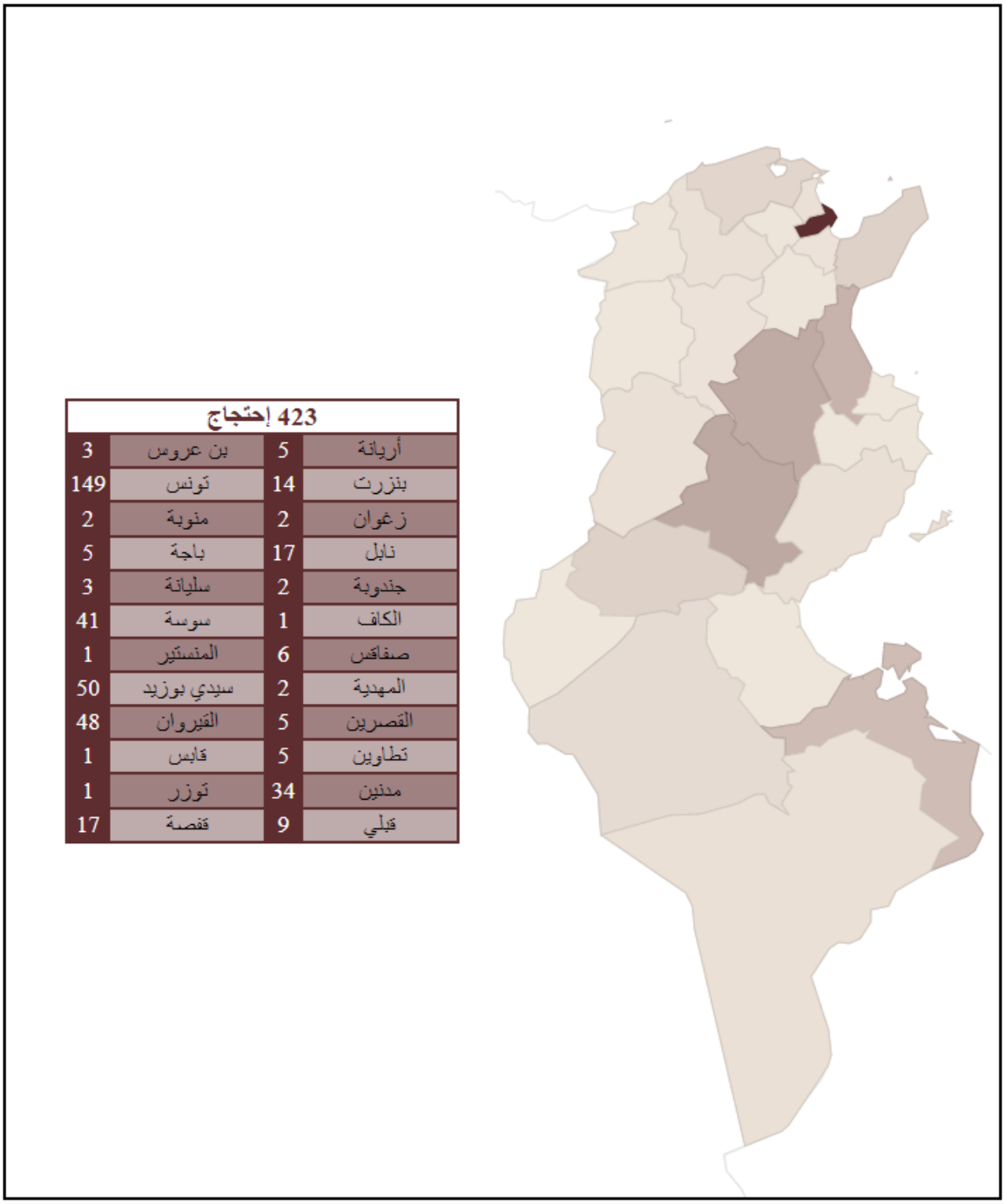

423 إحتجاج			
3	بن عروس	5	أريانة
149	تونس	14	بنزرت
2	منوبة	2	زغوان
5	باجة	17	نابل
3	سليانة	2	جندوبة
41	سوسة	1	الكاف
1	المنستير	6	صفاقس
50	سيدي بوزيد	2	المهدية
48	القيروان	5	القصرين
1	قابس	5	تطاوين
1	توزر	34	مدنين
17	قفصة	9	قبلي

2-التوزيع حسب النوع الاجتماعي

شهدت غالبية التحركات الاحتجاجية مشاركة للجنسين النساء والرجال على حد السواء وكانوا ممثلين في 85.6% من التحركات المسجلة خلال شهر ديسمبر في حين كانت 13.7% حصرا على الرجال وكانت في 0.7% نسائية فقط.

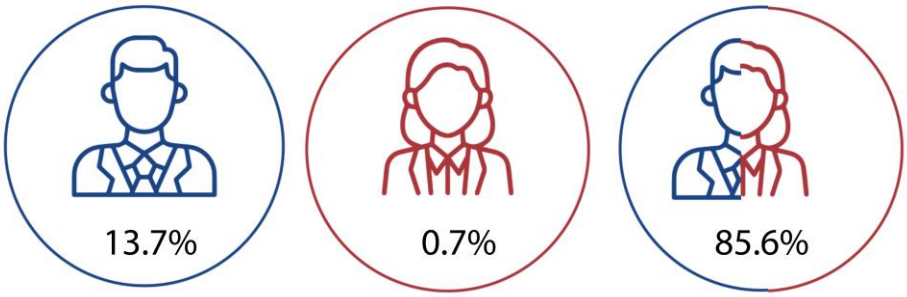

3-التحركات العشوائية والتحركات غير العشوائية

293 من التحركات المسجلة وهو ما يمثل 69.3% من حجم الاحتجاجات يمكن وصفها بالعشوائية في الوقت الذي جاء 30.7% من التحركات اي 130 احتجاجا في شكل غير عشوائية.

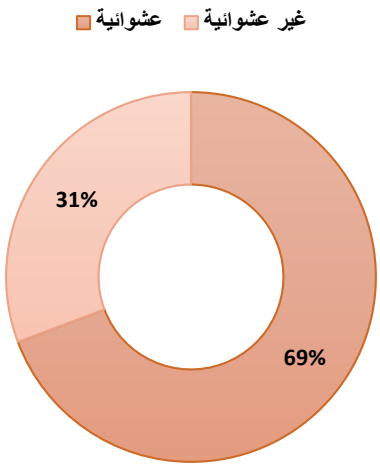

وبالنسبة للولايات التي عرفت هذا النوع من الاحتجاجات، فقد سجلت تونس العاصمة وسوسة وسيدي بوزيد ومدنين أكبر عدد من الحركات «عشوائية»، في نفس الوقت سجلت نفس المناطق وهي تونس سيدي بوزيد يضاف لها القيروان تحركات «غير عشوائية». ويعود التكرار بالنسبة للمناطق في نوعي التحرك الى تغير شكل الاحتجاج طبقا لتغير خصائص الفضاء والمطلبية.

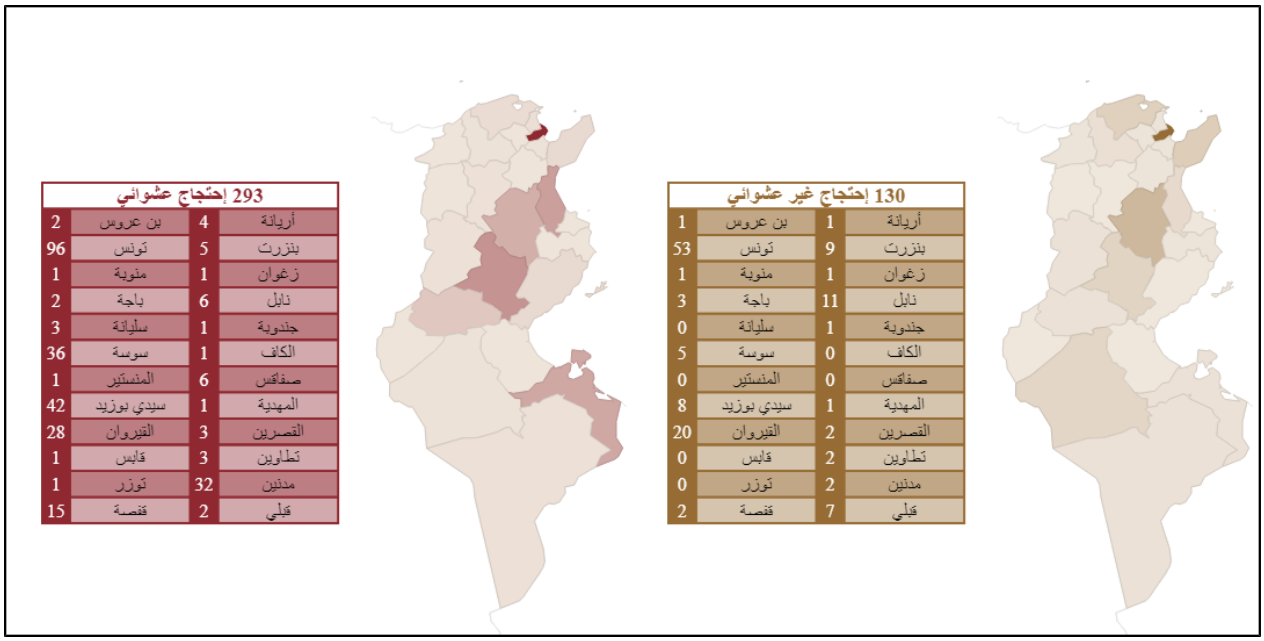

4-التحركات غير المنظمة والتحركات المنظمة

خلال شهر ديسمبر تم التخطيط مسبقًا لـ 66٪ من التحركات الاحتجاجية اي 279 تحركا، بينما كانت 34٪ من التحركات وهو ما يمثل 144 تحركا غير منظمة. وسجل بالتالي التحركات المنظمة تراجعا بالمقارنة مع الاشهر السابقة، مما يشير إلى ارتفاع نسق التحركات الانية والتي تكون في شكل ردود فعل فورية، بدافع الغضب الشعبي.

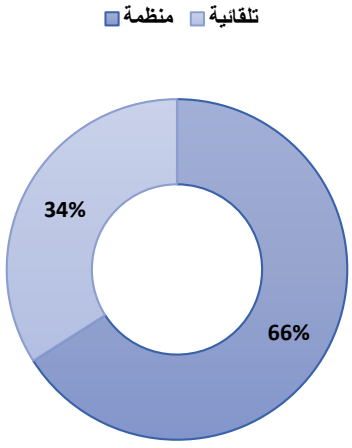

وسجلت تحركات غير منظمة في ولايات تونس ب 41 احتجاجا، ومدينين ب 31 احتجاجا، والقيروان ب16 تحركا. أما بالنسبة للتحركات المنظمة، فقد شهدت تونس العاصمة 108 احتجاجات، وسوسة 41 احتجاجًا، وسيدي بوزيد 40 احتجاجًا.

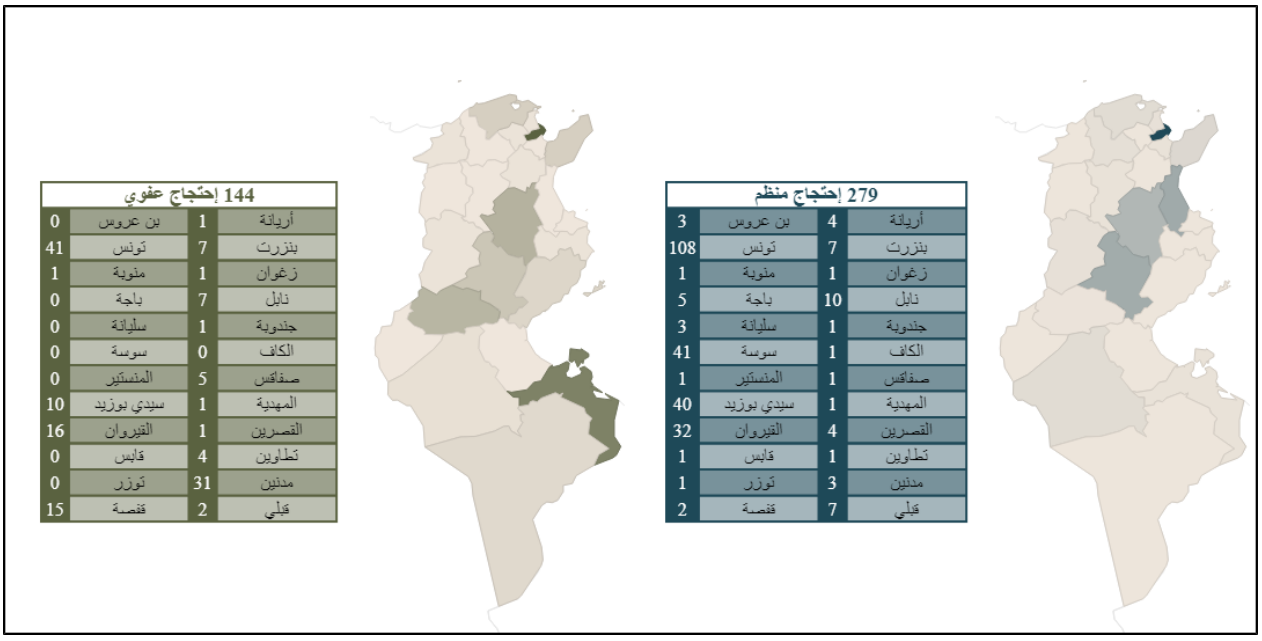

5-الفاعلون الاجتماعيون

الفاعلون الاجتماعيون الذين شاركوا في الحركات الاجتماعية في ديسمبر 2022، هم بالأساس عمال ومثلوا 22٪ من إجمالي الفاعلين، يليهم السكان او المواطنون ب 19٪، ثم الصحفيون الذي شاركوا في 14٪ من الصحفيين، و12٪ من العاطلين، و8٪ من الطلاب. كما شاركت شخصيات متنوعة أخرى في احتجاجات ديسمبر، بما في ذلك الأشخاص ذوو العاقة واولياء التلاميذ والتجار والنشطاء والشباب والمزارعين وسائقي سيارات الأجرة وعمال البناء والمعلمين والمحامين والأمنين، إلخ.

6-دوافع الاحتجاج

كانت المطالب العالقة والتنكر للتعهدات بشكل اساسي وراء 40% من الاحتجاجات المسجلة خلال شهر ديسمبر. في حين مثلت حقوق العمال بما في ذلك تحسين ظروف العمل نسبة 9٪، وتسوية الوضعية المهنية كانت في حدود ال 10٪، والاحتجاج على عدم تنفيذ الاتفاقيات المتفق عليها سابقًا في 15٪ وكان 20٪ من المحتجين يتحركون على قرار رئاسي أو وزاري. كما تعلقت الاحتجاجات أيضًا بالطلبات المتصلة بالبيئة والبنية التحتية والخدمات العامة ونظام التعليم والمنظومات الفلاحية.

7-الجهة التي تستهدفها الاحتجاجات

على غرار الأشهر السابقة، الجهة التي تتجه لها بالأساس الاحتجاجات هي السلطة المركزية التي تعنى ب 66٪ من المطالب المرفوعة. وتخصص الهياكل الرسمية للسلطة المركزية من حكومة ورئاسة جمهورية ووزارات بنسب مختلفة. فتوجهت 10% من التحركات الى رئاسة الحكومة، بينما عنيت وزاراتها من وزارة تشغيل ووزارة التربية ووزارة الفلاحة ووزارة الصناعة.. ب 49٪ من التحركات المسجلة خلال الشهر ، واستهدفت 4 % من الحركات الاجتماعية المنظمات الخاصة، ومثلها تقريبا وجه نحو أرباب العمل، في الوقت خصت وزارة التربية ب 6 % من التحركات الاجتجاجية.

8-القطاعات المستهدفة:

71٪ من الاحتجاجات المسجل خلال شهر ديسمبر كانت ذات طبيعة اجتماعية، و13٪ كانت اقتصادية، و4٪ مرتبطة بالبنية التحتية، و11٪ إدارية، و1٪ مرتبطة بالمؤسسات الخاصة و2٪ سياسية. وتعد المطالب الاجتماعية والاقتصادية ذات اولوية بالنسبة للفاعلين الاجتماعيين وهو يعكس أهمية هذه القضايا بالنسبة للمواطنين التونسيين خلال الوضع الراهن والازمة الاقتصادية لترتبط الاحتجاجات بشكل اساسي بما هو معيشي يومي يكون فيه عنصر البقاء ذو اولية لدى الفاعل والمحتج التونسي.

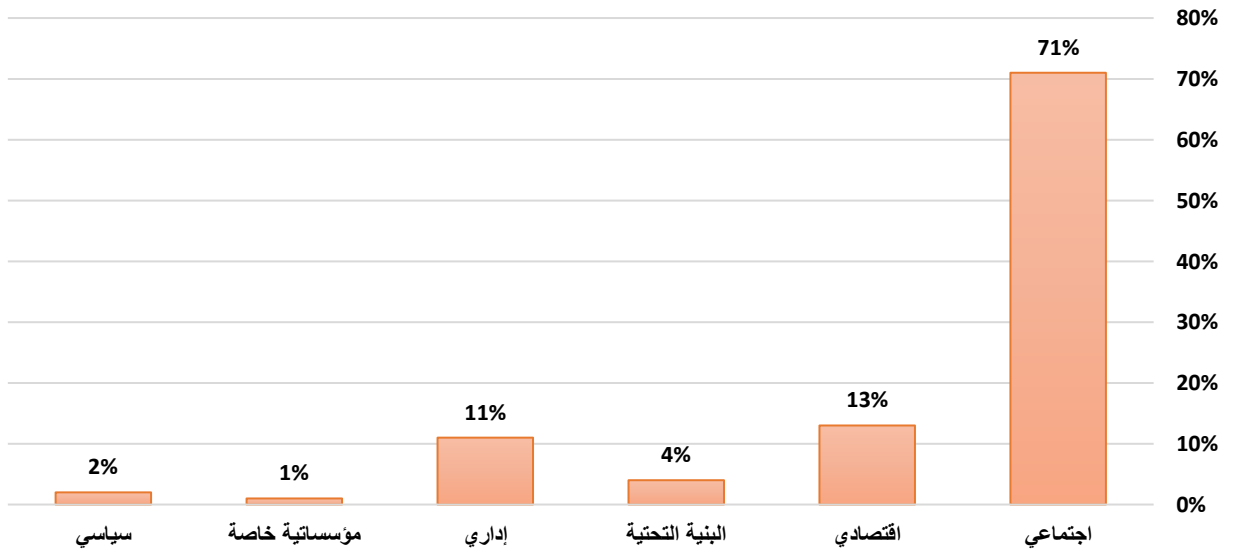

وكل القطاع العام محور 36 % من التحركات المسجلة في حين كان نصيب القطاع الخاص 20%، اما القطاع القانوني فخص بنسبة 17٪ من الحركات الاجتماعية، وقطاع التعليم بنسبة 14٪. كما تأثرت قطاعات أخرى على غرار الصحة التي كان لها نصيب 5٪، والسلامة نسبة 5٪، ومشكل

العطش والمياه بصفة عامة عنيت بنسبة 2٪ من التحركات، والفلاحة بنسبة 4٪، والنقل بنسبة 2٪. وكما حدث في الأشهر السابقة، فإن القطاع العام هو الجهة التي تستهدفه طلبات الملحقين التابعين له. وتراجع نسق تحركات المعلمين والاساتذة النواب كان له تاثير على معدلات ونسق الحراك الاجتماعي رغم ان المواطنون حافظا على نفس مشاغلهم واشكالياتهم المطروحة خلال الاشهر السابقة.

9-أشكال الاحتجاجات

مثل العادة، كانت غالبية الاحتجاجات عبارة عن اعتصامات، اين عرف الشهر 190 يوم اعتصام من 190 لمجموع أكثر من 47 اعتصامًا.

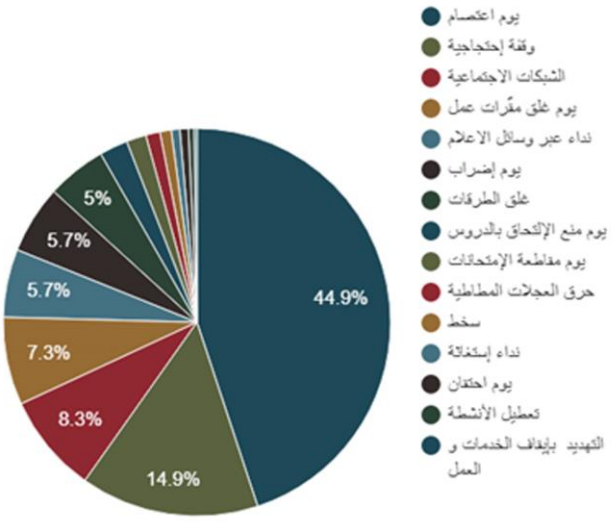

وبالتالي فإن 44.9٪ من الاحتجاجات كانت أيام اعتصام، و14.9٪ كانت مسيرات احتجاجية، و8.3٪ كانت نداءات على مواقع التواصل الاجتماعي، و7.3٪ كانت ايقاف نشاط، و5.7٪ كانت في شكل نداءات عبر وسائل الاعلام، و5.7٪ كانت أيام إضراب، و5.7٪ كانت في شكل إغلاق للطرقات، و5٪ كانت أيام منع عمل. وكانت الاحتجاجات الأخرى التي تم رصدها في شكل مقاطعة للامتحانات، وحرق الإطارات، والسخط، ونداءات الاستغاثة، فضلاً عن التهديدات بوقف العمل.

10-اطر وفضاءات الاحتجاج:

كانت فضاءات وأطر الاحتجاج متنوعة، حيث دار 22٪ منها في فضاءات العمل، و22٪ على الطرقات، و13٪ كانت في الأماكن العامة، و11٪ كانت في المؤسسات التعليمية، و11٪ على شبكات التواصل الاجتماعي، 11٪ في ساحة القصبة، 9٪ أمام مقرات إدارات، 7٪ أمام القصر الرئاسي، 5٪ عبر وسائل الإعلام، 3٪ أمام مقرات حكومية. وقد كان المسرح البلدي ومقرات الوزارات والرئاسة ومراكز الأمن والمؤسسات القضائية والمستشفيات وشارع الحبيب بورقيبة همن الأماكن المفضلة لاحتجاج خلال شهر ديسمبر.

وبالإقرار ان شهر ديسمبر قد سجل انخفاض واضح في نسق الحركات الاجتماعية. فمن الضروري ايضا التنصيص على انه ذلك يعود بالأساس الى غياب جهة رسمية قادرة على استيعاب المطالب والاستجابة لها حتى انه أصبح يُنظر الآن إلى الاحتجاجات على أنها غير قادرة على تغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ومن هنا جاء سبب تراجع المطلبية. وأصبح الفرد الى الاختيار بين الهروب والاحتجاج او «التخلي» البحث عن الحلول الفردية على غرار الهجرة غير النظامية. ويميل في الغالب المواطنون الى الانخراط في تحركات غير منظمة تاتي في شكل ردود فعل فورية وانية.

وتغيب قضايا استعجالية وذات اولوية كقضايا البيئة من الخطاب الرسمي ما يجعل من الصعب ايجاد حلول لها، كما لا يتم ايلاء الاحتجاجات والتحركات المتصلة بالتغيرات المناخية التي تعرفها البلاد الاولوية او التغطية الاعلامية اللازمة ويتم إهمال مطالب النشطاء البيئين في كل مرة يتم رفعها ويتعامل مع بكل تهميش. في نفس الوقت مثلت حالة الجفاف ونقص التساقطات والموسم الزراعي بمختلف اشكالياته أحد أبرز دوافع الاحتجاج خلال شهر ديسمبر في ظل غياب تام لكل سياسات حكومية رسمية قادرة على مواجهة هذه التغيرات المناخية او حتى الحد من تداعياتها.

نفس المعاملة مستمرة بالنسبة للحركات العمالية مثل حركة عمال الحضائر، واحتجاج العمال داخل المصانع في مدن مختلفة مثل باجة وبن عروس وجرجيس وحركة المعلمين النواب التي تعود إلى الفضاءات العامة فمع نهاية شهر ديسمبر. عودة جاءت على خلفية تنكر الحكومة ووزارة التربية للاتفاق الذي تم امضاءه مع النقابة وممثلي مجموعة المعلمين النواب.

وترافق الصمت الذي صاحب الحركات الاجتماعية خلال شهر ديسمبر بمسار الدور الاول للانتخابات التشريعية وبانعدام ثقة واضح في صناع القرار. ولأول مرة منذ سنة الثورة 2011، لم يكن لشهر ديسمبر صدى ارتفاع في نسق الحركات الاجتماعية. بل على العكس من ذلك، شهد انخفاضًا ملحوظًا في التحركات ميزته خيبة أمل كبيرة اثرت على مناخ الاحتجاج وترافقت مع عودة إلى الممارسات القمعية التي يجب أن تثير قلق المراقبين والجهات الفاعلة الاجتماعية.

تقريـــر حول الهجـــرة غير النظـــامية ديسمبـر 2022

من المعتاد ان تنخفض محاولات الهجرة غير النظامية خلال شهر ديسمبر نتيجة العوامل المناخية لكن ذلك لم يمنع من ان يكون شهرا استثنائيا هذه السنة حيث وصل الى السواحل الإيطالية 705 مهاجرا من ذوي الجنسية التونسية وتحل الجنسية التونسية ثانيا في الواصلين الى إيطاليا هذه السنة.

ورغم الإجراءات الأمنية المتشددة على السواحل التونسية برا وبحرا تزداد محاولات الهجرة الغير نظامية حيث أحبطت السلطات التونسية 185 عملية اجتياز بزيادة تقدر ب 115 بالمئة مقارنة بديسمبر 2021 منها 77.25% بالمئة بحرا و22.75% برا، اضاف، الى منع 3734 مجتازا وهي نسبة مرتفعة ب 142.3% بالمئة مقارن، بالعام الماضي منهم 61.76% بالمئة من جنسيات غير تونسية و 38.24% بالمئة جنسيات تونسية

تبقى ولاية صفاقس المرتبة الأولى المصدرة لعمليات الهجرة الغير نظامية حيث أحبطت فيها 38.35% بالمئة من عمليات الاجتياز وتأتي ولاية المنستير بالمترية الثانية بنسبة 18.62% وولاية المهدية ونابل بنسبة 17.64% بالمئة وتتوزع بقية العمليات المحبطة على السواحل التونسية بنفس النسبة تقريبا

يلتجأ الحرس البحري التونسي الى وسائل عنيفة في القيام بعمليات صدّ المهاجرين عن العبور مما يعرّض حياتهم للخطر. ينشر المهاجرون الناجون تباعا على الشبكات الاجتماعية مقاطع فيديو توثق المناورات الخطيرة للحرس البحري اثناء عمليات الصدّ والتي تقطع مع روايات الحرس البحري خلال السنوات الأخيرة "حول مقاومة المهاجرين لعمليات الصد باستعمال وسائل عنيفة". خلال سنة 2022 قام الحرس البحري والبحرية التونسية بإحباط وصول أكثر من 38372 مهاجرا الى الفضاء الأوروبي عبر الطريق البحرية للبحر الأبيض المتوسط الأوسط

مقارنة بنفس الفترة خلال السنوات 2019 – 2020 – 2021 -2022

الشهر	2019			2020			2021			2022		
	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم
جانفى	31	8	177	68	22	316	84	17	463	382	124	1155
فيفرى	21	4	46	26	25	571	660	77	1273	308	95	1036
مارس	85	20	323	60	4	137	334	72	882	224	58	886
أفريل	116	11	166	37	6	99	307	42	409	345	87	1515
ماى	94	19	249	494	60	1243	601	95	2487	1024	172	2658
جوان	249	23	254	825	119	1611	977	143	2120	1714	175	2086
جويلية	262	44	608	4145	245	2918	4044	211	2993	3461	226	3226
أوت	489	28	515	2306	191	1621	4035	317	5582	4284	411	5713
سبتمبر	864	39	500	1951	170	2035	1796	308	3199	2958	270	3882
اكتوبر	381	47	750	1300	157	1349	1504	263	2739	1999	331	5584
نوفمبر	90	22	501	1298	63	849	713	117	1969	744	174	4034
ديسمبر	8	8	88	373	34	717	616	86	1541	705	185	3734
المعطيات*												2863
المجموع	2690	273	4177	12883	1096	13466	15671	1748	25657	18148	2903	38372

*احصائيات وردت على لسان الناطق الرسمي للحرس الوطني ولم يتم رصدها من قبل المنتدى

عدد الواصلين الى إيطاليا

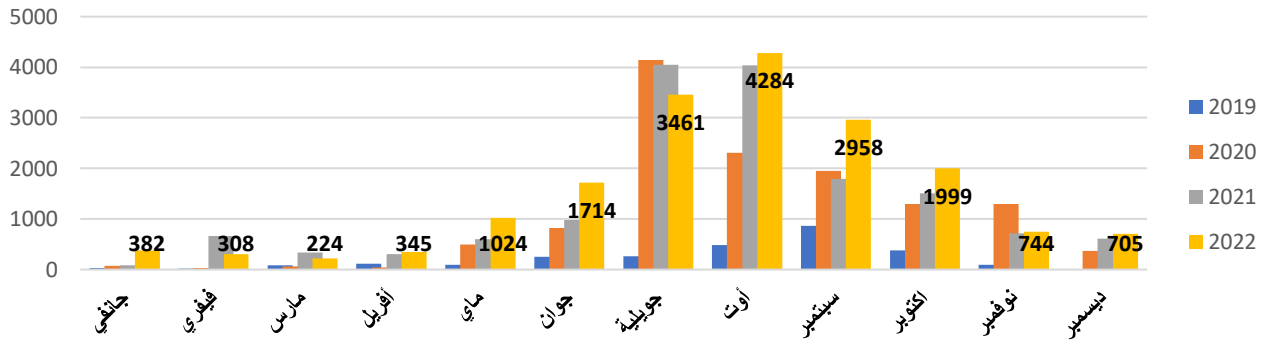

عدد عمليات الاجتياز المحبطة

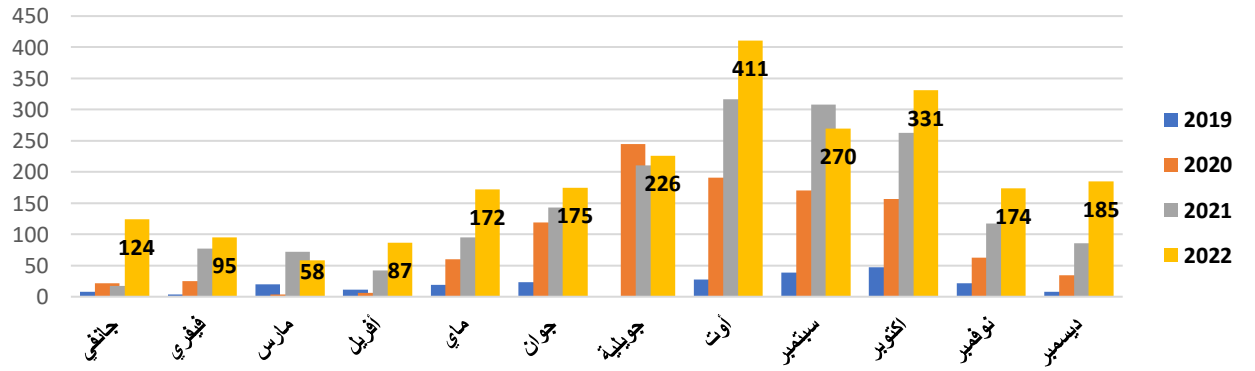

عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم

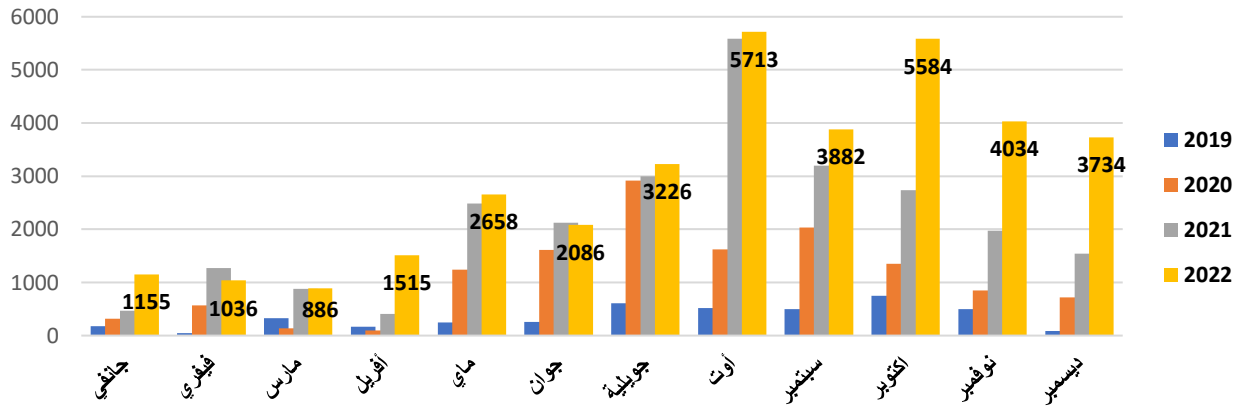

توزيع الواصلين الى إيطاليا حسب الأشهر خلال سنة 2022

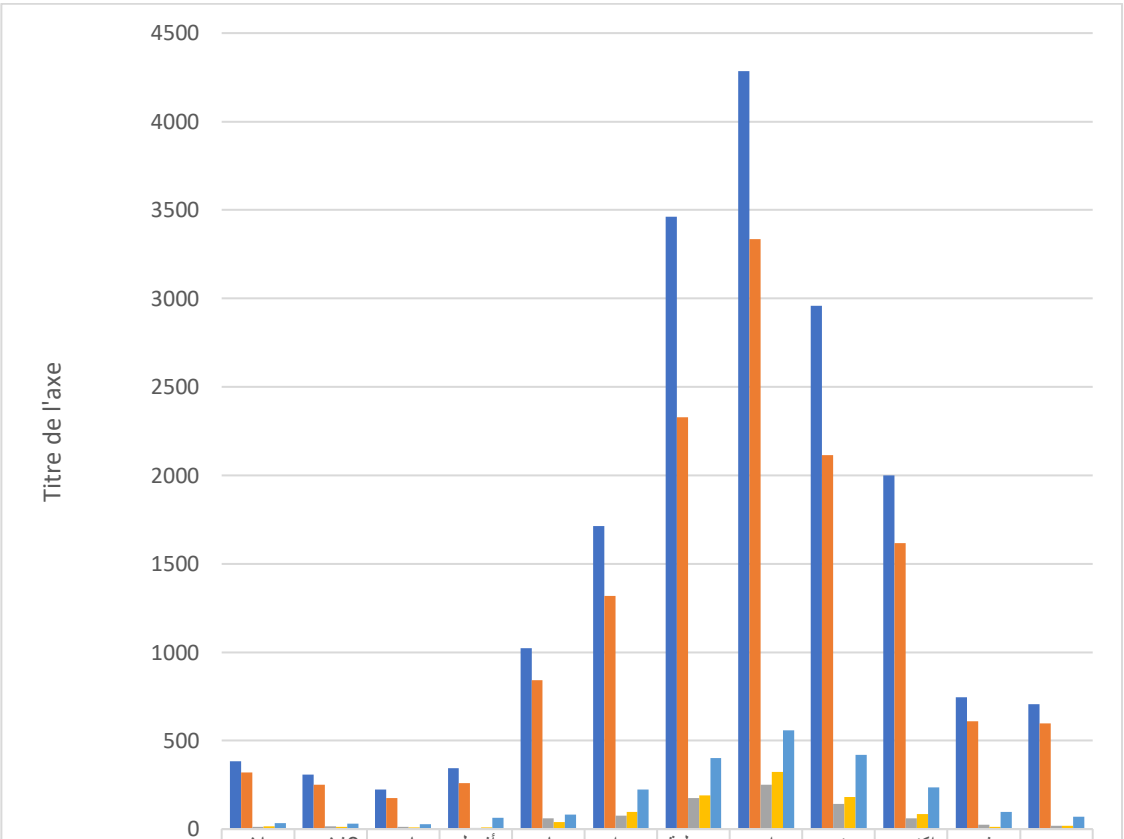

	جانفي	فيفري3	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت--	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
عدد الواصلين	382	308	224	345	1024	1714	3461	4284	2958	1999	744	705
الرجال	321	250	174	261	841	1318	2328	3336	2114	1618	609	598
النساء	12	15	13	8	60	75	176	251	142	61	24	18
القصر مع مرافقة	15	12	10	11	41	96	192	323	181	85	13	18
القصر دون مرافقة	34	31	27	65	82	225	401	557	421	235	98	71

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الجهات خلال ديسمبر 2022

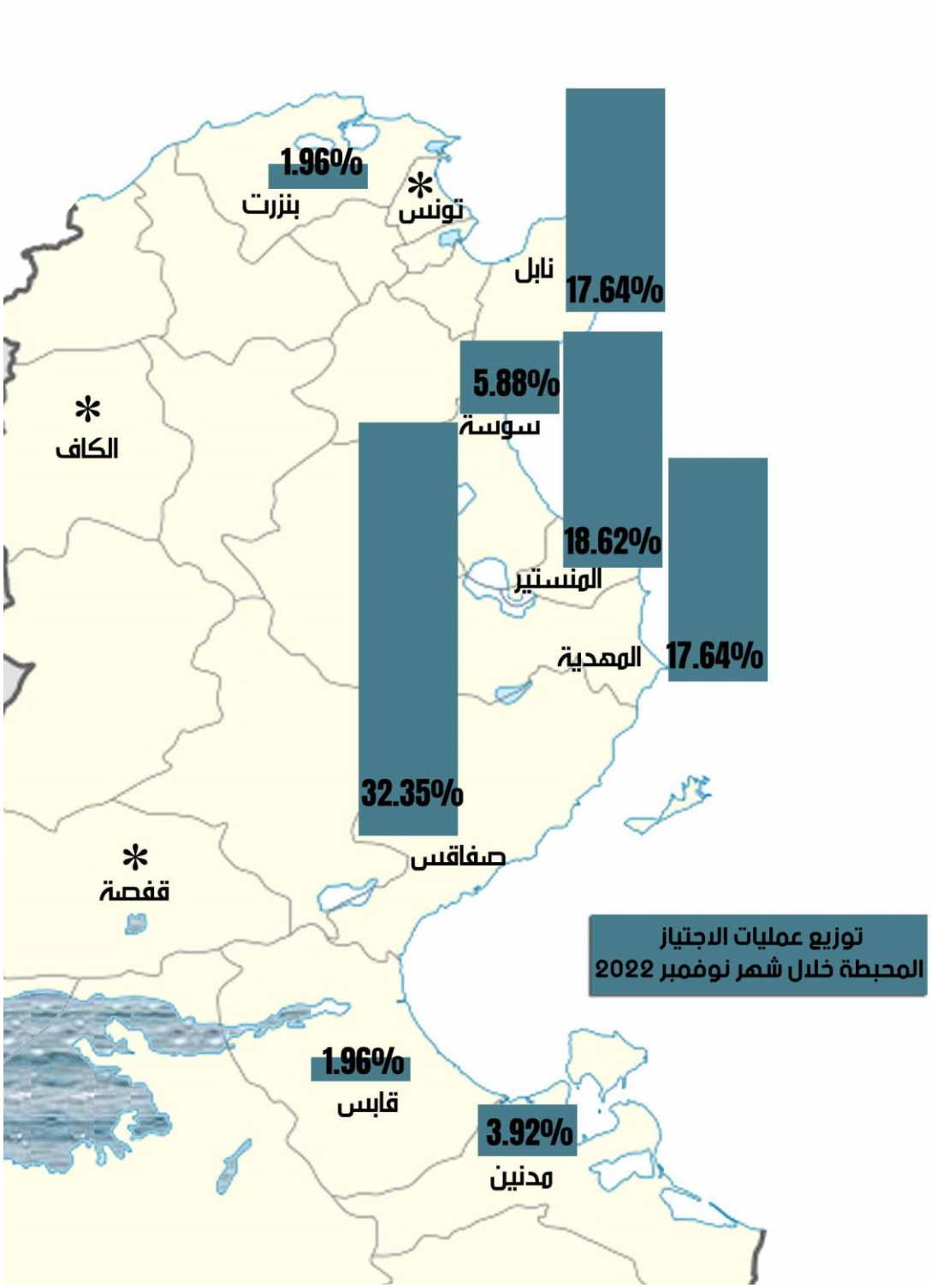

وجود هذه العلامة (*) لا يعني ان هذه الجهات لا تشهد عمليات اجتياز لكن المعطيات الرسمية المنشورة في البلاغات لم تتضمن عمليات اجتياز محبطة في هذه الجهات

توزيع المجتازين حسب الجنسيات خلال ديسمبر2022

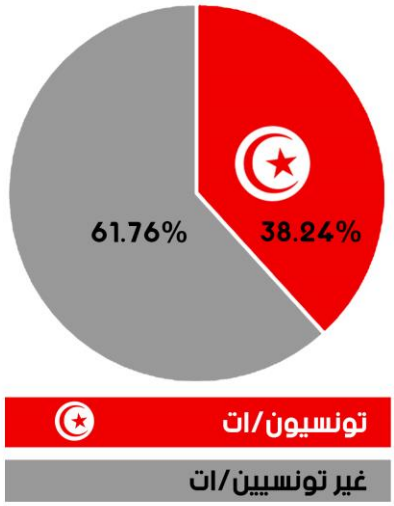

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال 2022

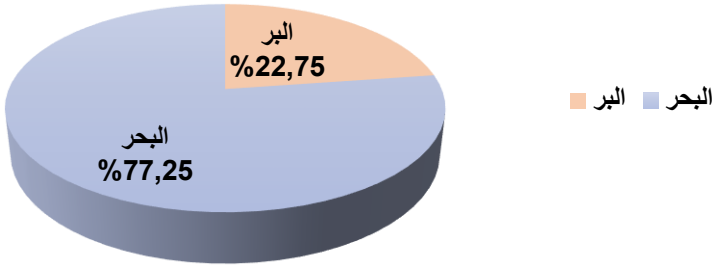

الهجرة عبر صربيا

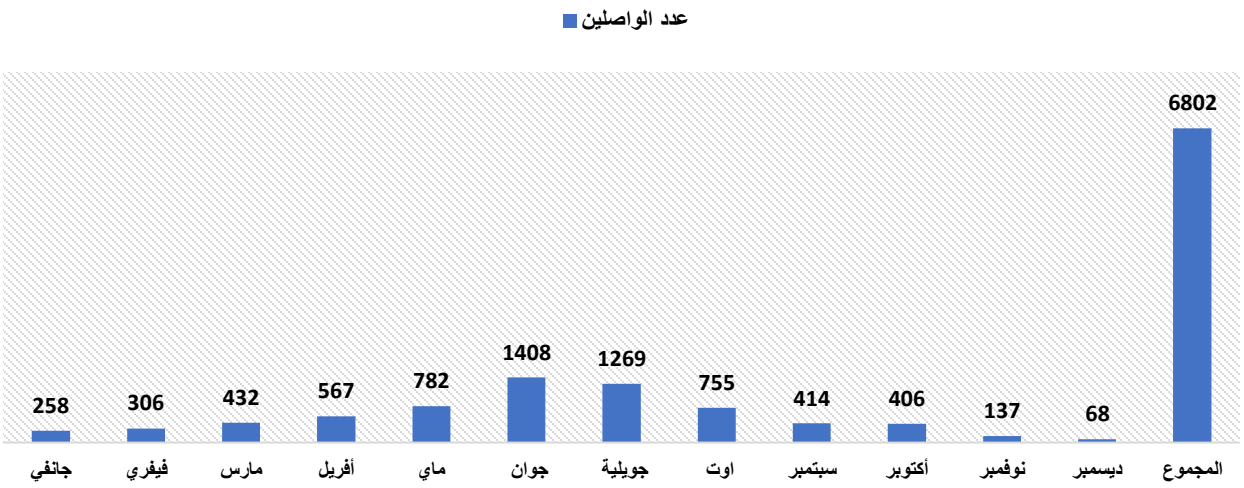

مآسي الهجرة غير النظامية على السواحل التونسية خلال 2022

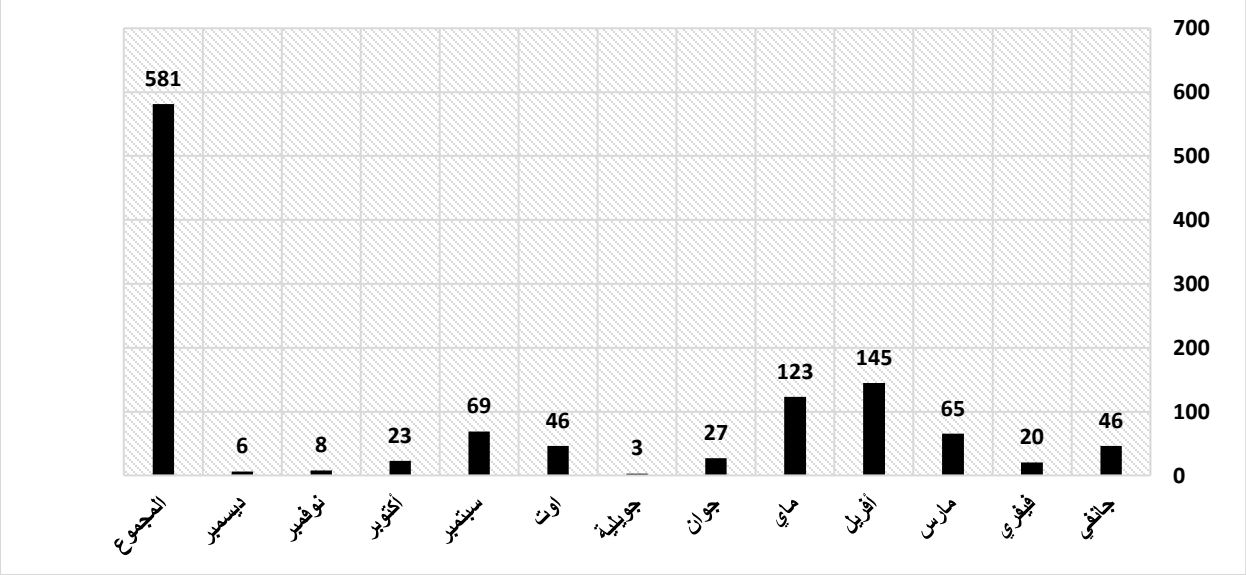

عدد الموتى والمفقودين في الحوض الأوسط للمتوسط خلال 2022	عدد الموتى والمفقودين على السواحل التونسية خلال 2022
1360	581

تقرير العنف خلال ديسمبر 2022

العنف

تميز العنف المرصود طيلة شهر ديسمبر، محافظا على نفس الارتفاع التدريجي، بدلالة احتجاجية وهي مؤشر على الإحباط والغضب الكامن لدى السكان سواء افراد يرتكبون العنف او ضحايا يعانون من العنف، ويعكس مطالبة بنوع من العدالة في مواجهة صعودها.

التوزيع الجغرافي

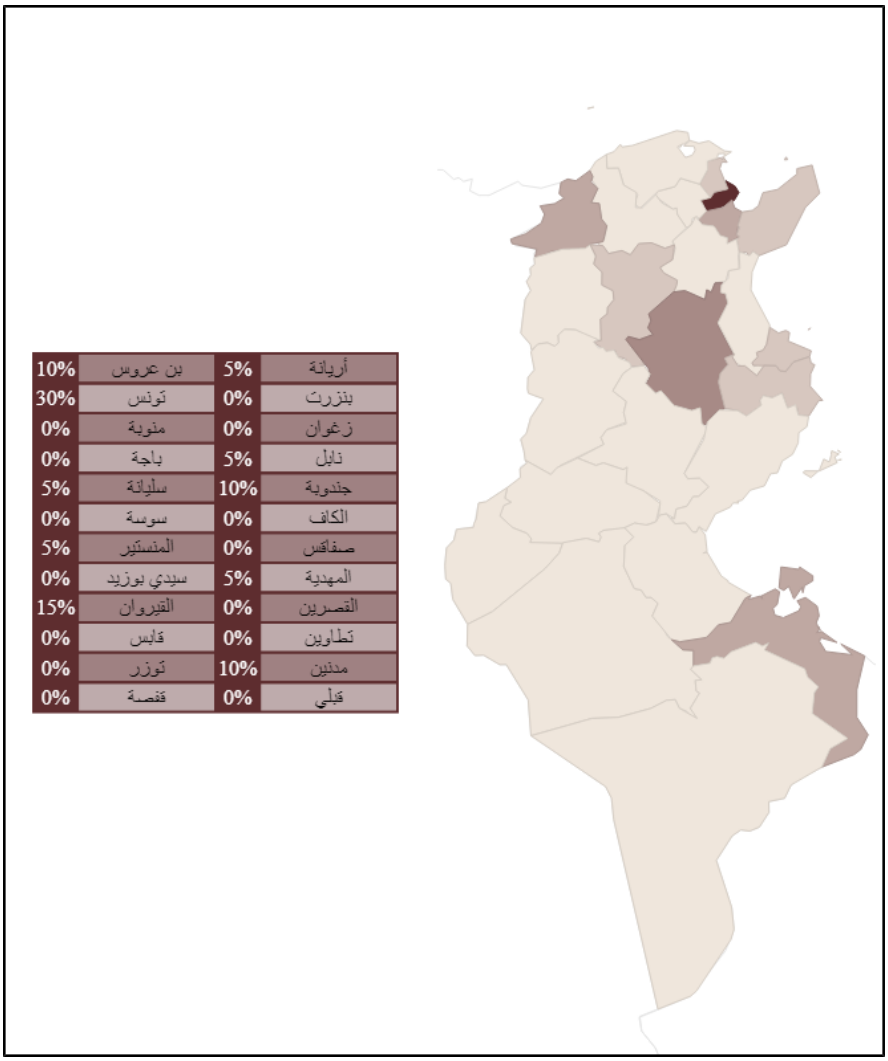

يتوزع العنف بشكل متفاوت بين مختلف الولايات. فخلال الأشهر الأخيرة شهدت ولاية تونس اغلبية احداث العنف وذلك بنسبة ناهزت 30 بالمئة. فيما بلغت نسبة العنف 15 بالمئة في ولاية القيروان و10 بالمئة في ولاية بن عروس وأيضا 10 بالمئة في كل من جندوبة ومدنين وفقا لما تم رصده وملاحظته من قبل المرصد الاجتماعي التونسي.

التوزيع بحسب الجنس

بلغت نسبة الرجال من ضحايا العنف 47.4 بالمئة فيما بلغت نسبة النساء 42.1 بالمئة ومثلت المجموعات نسبة 10.5 بالمئة من ضحايا العنف.

اما بخصوص الفاعلين في احداث العنف مثلت نسبة الرجال 85 بالمئة تليهم النساء بنسبة 5 بالمئة والمجموعات المختلطة بنسبة 10 بالمئة.

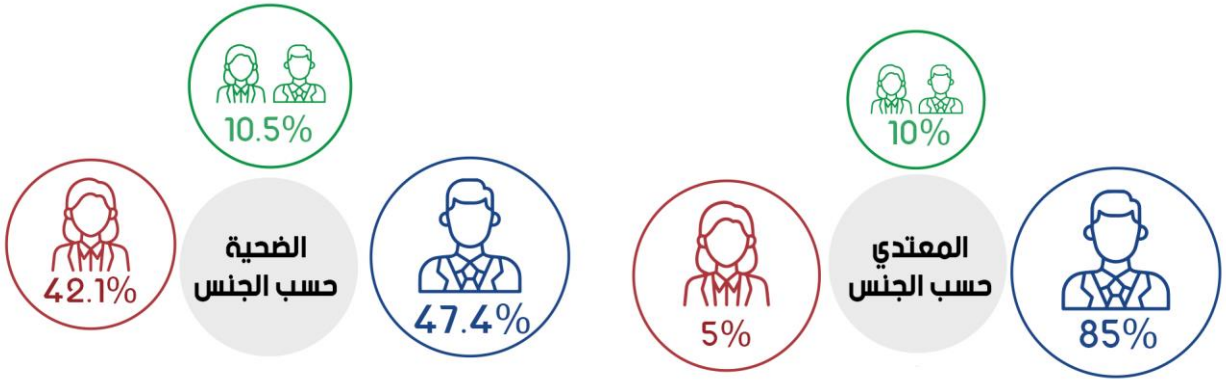

مجالات العنف

وقع العنف المرصود طيلة شهر ديسمبر في الفضاءين العام والخاص. ومثل العنف بين الافراد نسبة 80 بالمئة فيما مثل العنف الجماعي نسبة 20 بالمئة. وتظهر الطبيعة الشخصية للعنف في استمرارية مع شهر نوفمبر حيث تنعكس النسب.

تبرز الطبيعة الشخصية للعنف باستمرار مع شهر نوفمبر، حيث انعكست النسب، وتعني تفاقم العنف في الفضاء المنزلي الخاص والميول للعنف تجاه الذات.

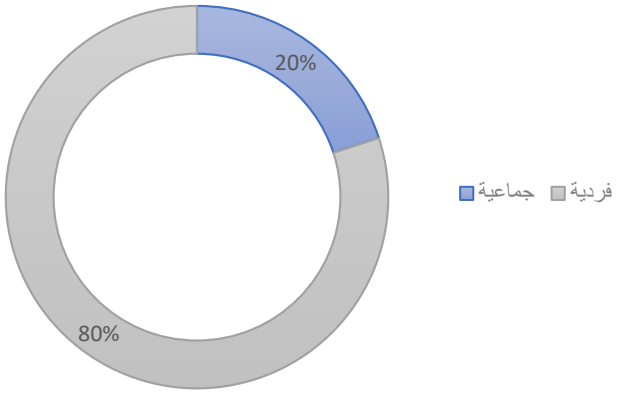

أصناف العنف

تراجعت أنواع العنف المرصود خلال هذا الشهر مما فسح المجال لاشكال إجرامية كلاسيكية لذلك مثل النوع الاجرامي نسبة 95 بالمئة من العنف والعنف المؤسساتي نسبة 5 بالمئة من العنف المرصود.

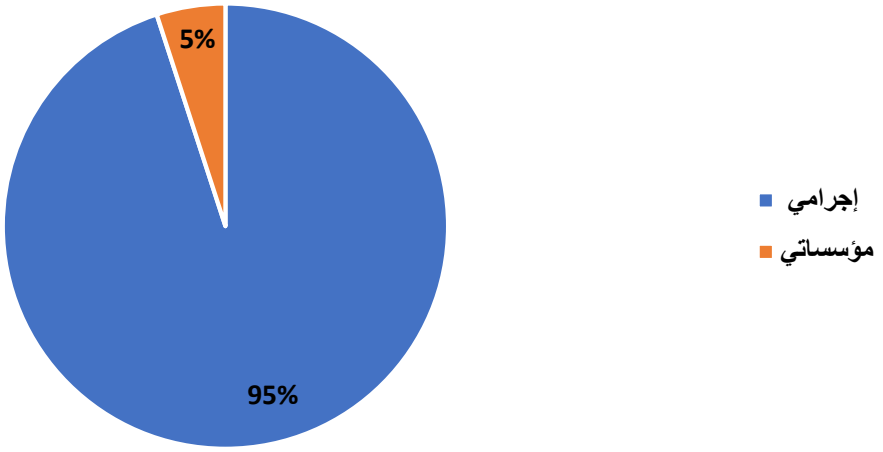

فضاءات العنف

وقعت احداث العنف في فضاءات اجتماعية ومرتبطة بالمهن اليومية اذ كان الشارع مسرحا ل60 بالمئة من العنف المرصود وكانت وسائل النقل العمومية فضاءا لممارسة 5 بالمئة من العنف ومثلت أيضا الفضاءات الجامعية مسرحا ل5 بالمئة من احداث العنف (كليات ومبيتات جامعية) فيما مثلت المؤسسات الاقتصادية فضاء ل15 بالمئة من العنف المرصود ومُورس 15 بالمئة من العنف في منازل الضحايا المستهدفين مباشرة بالعنف.

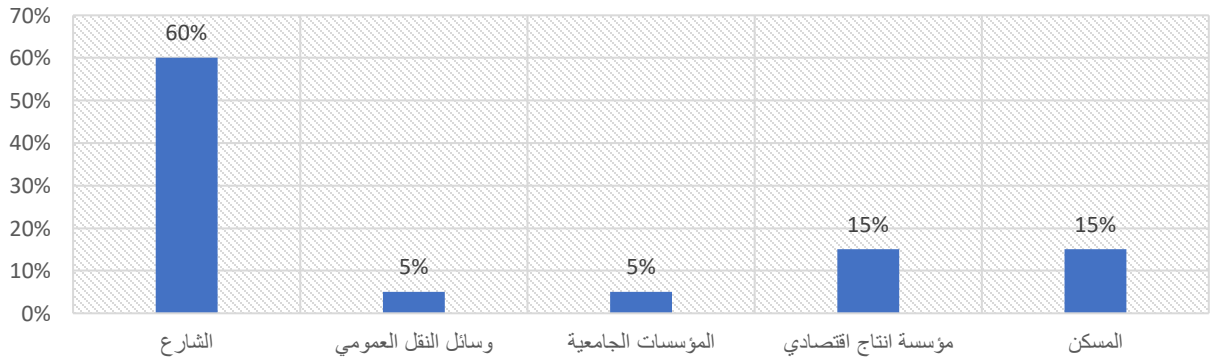

تميزت أعمال العنف والتي تظهر تذبذبا خلال شهر ديسمبر، بتزايد العنف المسلط ضد النساء والأطفال بالإضافة الى تزايد انعدام الامن في الفضاء العام.

حدث هذا العنف الذي عانت منه النساء والأطفال في الفضاء المنزلي حيث غالبًا ما يكون المعتدي قريبًا من الشخص الذي يعاني من العنف. وغالبا ما يكون المعتدي الزوج او الاب او جار. ومن ناحية أخرى يكشف العنف الاجرامي المُمارس في الفضاء العام انه متنفس للإحباطات والاعمال النفعية التي يتم التعبير عنها بالسرقة او الخطف او اعمال العنف الجسدية.

وكان العنف المسلط ضد النساء في اغلبه عنف زوجي ومستمر ما يعكس الهيمنة الذكورية. وقد تم رصد محاولة قتل محامية من قبل خطيبها في محاكاة لفضيحة قتل شابة مصرية على يد رجل رفضته وهي حوادث تشهد على تأصل ثقافة الهيمنة الذكورية.

كما مثل مقتل امرأة طعنا بسكين على يد زوجها وأمام أطفالها الأربعة مؤشرا على الرعب الذي تتعرض له أجساد النساء ونفسية الأطفال الشهود. كما تم توثيق حالات اغتصاب ومحاولات اغتصاب أخرى. ورغم ذلك تغيب أحداث العنف التي تعاني منها المرأة في تونس عن النقاش العام.

ويفسر العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بالتبعية المنهجية للنساء خاصة المستضعفات منهن اقتصاديا واجتماعيا. وتحتاج، على ضوء هذه الملاحظات والمؤشرات، استراتيجيات مكافحة العنف ضد النساء والفتيات الى مراجعة للوقوف عن أوجه النقص فيها.

اما بخصوص العنف المسلط على الأطفال تم رصد حالة اغتصاب لطفل من ذوي الاحتياجات الخصوصية في مسجد بالإضافة الى قتل رضيع واختطاف وطلب فدية.

هذا العنف يُفترض ان يكون تأثيره الصادم مصدر قلق للسياسيين ومسؤولي الأمن الحكوميين. فالأطفال الذين يواجهون هذا العنف هم الحلقة الأكثر هشاشة في سلسلة العنف التي تؤثر على الناس في حالة انعدام متزايد للأمن. وبالتالي أصبحت الحاجة للأمان أولوية خاصة بالنسبة للأشخاص الأكثر هشاشة.

وتمثلت احداث العنف الأخرى في السرقات وأعمال التخريب والتشويه وقتل الأبناء والقتل بدافع الإرهاب. وقد وقعت هذه الأحداث في الفضاء العام وهي تؤشر لعنف حضري يمثل حالة من الفوضى والإجرام. وبالتالي تتأثر العلاقات الاجتماعية في الفضاء الحضري جراء حالات العنف التي تزداد وتيرتها وسوء إدارتها.

الانتحار ومحاولته ديسمبـــر 2022

تم رصد 17 حالة ومحاولة انتحار طيلة شهر ديسمبر من قبل فريق الرصد في المرصد الاجتماعي التونسي. واستنادا الى ما تمت ملاحظته في التغطية الإعلامية لهذه الحالات في وسائل الاعلام الرسمية وغير الرسمية فان هذا العدد يتعلق بأكثر الحالات انتشارا خلال الشهر وبالتالي أهميتها.

التوزيع الجغرافي

اغلب حالات الانتحار ومحاولته المرصودة سُجلت في ولاية القيروان حيث بلغ العدد 6 حالات ومحاولات انتحار. كما تم رصد حالتي انتحار في سوسة وحالة واحدة في كل من صفاقس والقصرين وتونس ومنوبة والمنستير وسيدي بوزيد وقابس وقفصة.

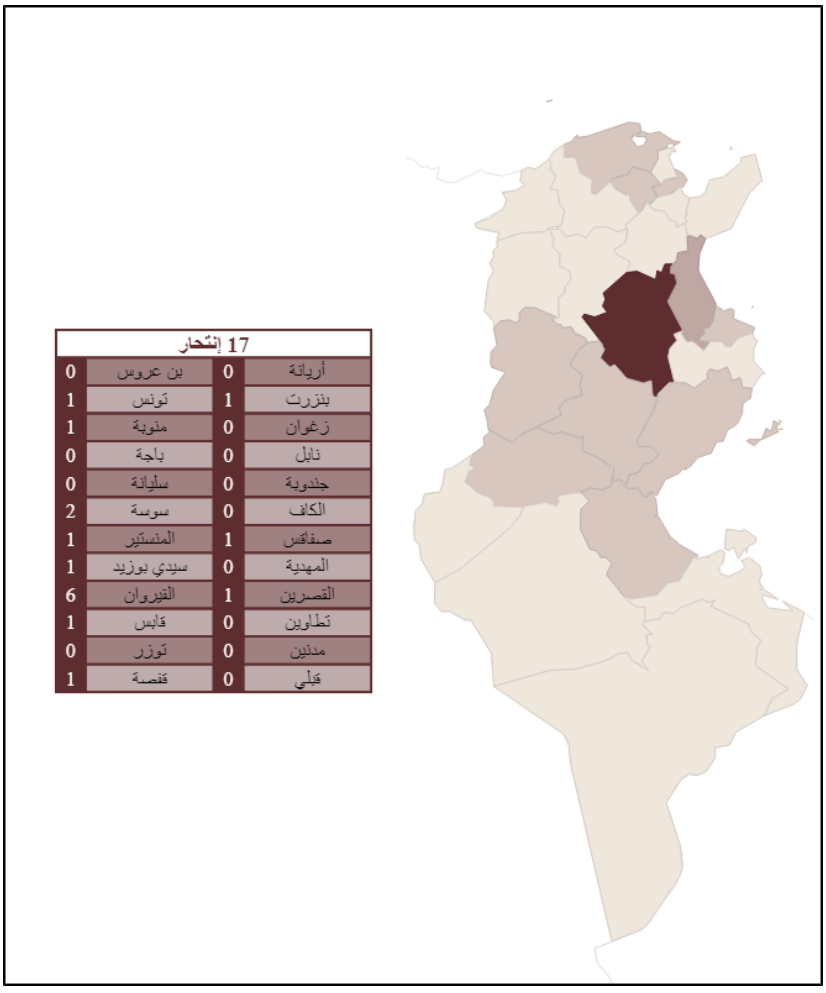

التوزيع بحسب الجنس

يمثل الرجال نسبة 94.1 بالمئة من مجموع ضحايا الانتحار ومحاولته فيما مثلت النساء نسبة 5.9 بالمئة من مجموع ضحايا هذا العنف الموجه ضد الذات.

اشكال الانتحار

41.2 بالمئة من الحالات المرصودة كانت حالات ومحاولات انتحار حرقا فيما بلغت نسبة حالات الانتحار شنقا 29.4 بالمئة. وبلغت نسبة الانتحار عبر القاء النفس 11.8 بالمئة وهي ذات النسبة المسجلة في علاقة بمحاولة الانتحار باستخدام اسلحة بيضاء او نارية. اما حالات او محاولات الانتحار عبر تناول الادوية فقد بلغت نسبتها 5.9 بالمئة.

وعلى غرار الشهر السابق مثل الانتحار ومحاولة الانتحار حرقا اهم اشكال الانتحار المرصودة مع عودة أشكال وطرق الانتحار الأخرى والتي كانت غائبة خلال الأشهر السابقة.

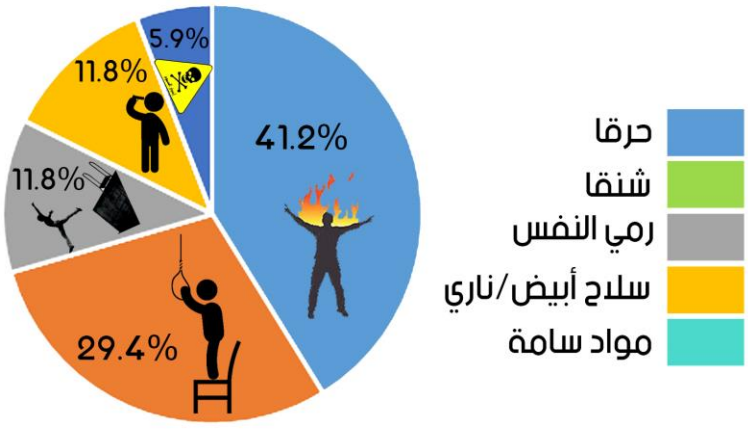

التوزيع بحسب الفئة العمرية

مثلت الفئة العمرية 16-25 سنة الأكثر انتحارا بتسجيلها 8 حالات ومحاولات انتحار. هؤلاء الضحايا كانوا طلبة وعمال ومشتغلون وعاطلون، وقد بدؤوا مواجهة مصاعب حياتية في علاقة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي وأيضا السياسي. كما تم رصد أربع حالات انتحار من الفئة العمرية 26-35 سنة. وأيضا انتحار طفل دون 15 سنة وكهل من الفئة العمرية 36-45 سنة وضحيتان من الفئة العمرية 46-60 سنة وامرأة أكثر من 60 سنة.

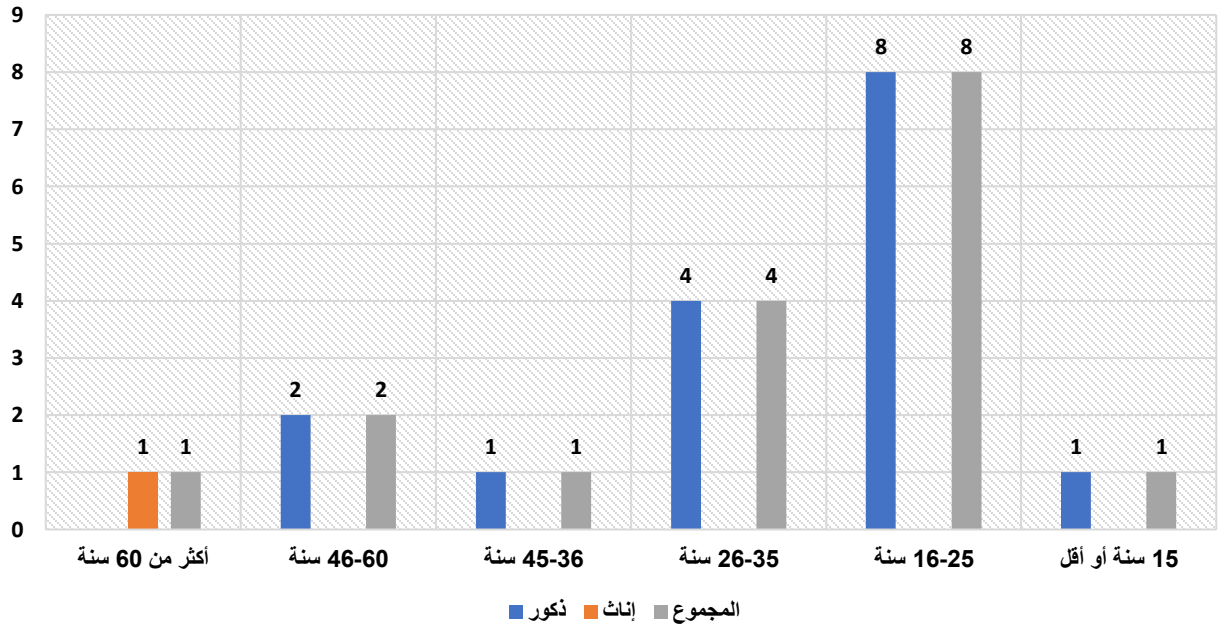

من الملاحظ ان عدد حالات الانتحار ومحاولته كان مرتفعا في القيروان وقد كانت في مجملها حالات انتحار احتجاجية. وتُظهر الجهة التي لطالما احتلت مراتب أولى في علاقة بالعنف والانتحار مؤشرات ازمة ناتجة عن الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والتجربة السياسية المثيرة للقلق بالإضافة الى غياب وانعدام سياسات الصحة النفسية العامة والتي غالبًا ما تتمركز في العاصمة وتتجاهل المناطق الداخلية مثل القيروان.

ويعد انتحار امرأة تبلغ من العمر 72 عامًا في سوسة مؤشرًا على إهمال المواطنين في تونس حيث لا تلعب الدولة دورًا في مساعدة كبار السن وتترك الأمر لدائرة الأسرة المباشرة لرعايتهم. ويلعب ضعف التدخلات المجتمعية دورًا محفزًا يمكن أن يزيد من انتحار كبار السن وذلك في سياق اجتماعي متغير.

اما في المناطق الريفية يتم الانتحار شنقًا وقد تم رصد حالة انتحار شاب ومراهق يبلغ من العمر 14 عامًا. ويمكن أن ينتج هذا السلوك الانتحاري للمهنيين الزراعيين في المناطق الريفية عن ظروف معيشة صعبة وظلم مناخي عانى منه اوعن الصراعات الأسرية في سياق يتم فيه استثمار الأسرة بشكل مفرط. ويمكن للفجوات التنموية بين المناطق الحضرية والريفية أن تحفز حالات هذه المحن. ويعتبر الاكتئاب غير المعالج بالنسبة للرجال الريفيين عنصرًا يمكن أن يفسر هذه السلوكات الانتحارية.

وحاول شاب آخر الانتحار بإلقاء نفسه من أعلى مبنى وآخر ألقى بنفسه في المجاري وحاول طالب الانتحار بقطع معصميه. هذا اليأس لدى الشباب الذين ينتحرون أو يحاولون الانتحار بدا يبرز بالنظر إلى المرحلة التي يمرون بها والتي تتميز بتغيرات في إيقاع الحياة وتزايد المخاوف الشخصية.

كما حاول عامل في محطة "اللواج" بالقيروان الانتحار بعد رفض رئيسه تسوية وضعه المهني وتم تسجيل حالة انتحار أمام ادارة الشؤون الاجتماعية بفريانة. حدثت هذه السلوكيات في سياق الاندفاع وكان الدافع وراء تنفيذ الانتحار الإحباط المتعلق بالشعور بالعجز والظلم. وهي احيانا وسيلة لممارسة الضغط من أجل كسب مطالباتهم وأحيانًا وسيلة للتعبير عن المعاناة التي لا يهتم بها المسؤولين.

وحدثت حالات انتحار في الأماكن العامة مثل حالة الشاب الذي انتحر حرقا في مركز للحرس الوطني احتجاجًا على التضخم وأسعار المواد الغذائية. ويشير وضوح أسباب الانتحار إلى انتشار الانتحار الاحتجاجي حيث يموت داخل البلاد من عجز على مغادرة البلاد.

ونظرا إلى ان المكان العام تحول الى فضاء يتكرر فيه الانتحار ومحاولات الانتحار يمكن التأكيد على أن هذا المكان مذنب لأنه يعتبر مكانًا يمارس فيه القمع والظلم.

وتتحول الوقاية من الانتحار الى أولوية وتحدي حقيقي للصحة العامة. كما يجب أن يثير الارتفاع المستمر في مخاطر الانتحار في البلاد صانعي السياسات والمتخصصين في الصحة العقلية. إن الاهتمام بالمعاناة التي يعبر عنها المواطنون وإعطاء أهمية لتأثير عدم المساواة على صحة الأفراد وتنفيذ البرامج والاستراتيجيات التي تعدها الدولة وأجهزتها يمكن أن تكون حلولا يمكن من خلالها الحد من حالات الانتحار.

الخاتمة

تميز أحداث ديسمبر 2022 بانخفاض عدد الحركات الاجتماعية وزيادة معدلات العنف والانتحار. ويُظهر رسم خرائط الاحتجاجات انعكاس للمنحنى المعتاد للأشهر التي لها تاريخ ثوري بينما يتميز العنف والانتحار بالاستمرارية والزيادة التدريجية في الأرقام المسجلة. ويشير هذا الوضع إلى حالة ناتجة عن الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي لوحظت خلال الأشهر السابقة.

هذا السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي هو سياق أزمة مستمرة منذ شهور. وتظل الحركات تفاعلية بالتوازي مع زيادة فقدان الأمل. في المقابل تستمر الانتخابات التشريعية وخطابات وأفعال السلطة القائمة في تأجيج هذه الأزمة مع اتخاذ قرارات لا تحمي الناس من الفقر والجوع وبالتالي مزيد انتاج حركات اجتماعية أخرى عنيفة.

منهجية الرصد بالنسبة للهجرة غير النظامية:

تمثل جملة المعطيات الواردة بهذا التقرير ما امكن للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية جمعه من مصادر مختلفة وبالوسائل المتاحة تبقى المعطيات الرقمية غير نهائية وغير تفصيلية وقابلة للتحيين وقد لا تعكس الواقع بصفة تامة لكن في غياب المعلومة المفصلة والمحيّنة من الجانب الرسمي التونسي (عدد عمليات الاجتياز – عدد المجتازين – توزيعهم حسب الفئات العمرية وحسب الجندر – تحديد الجهات التي ينحدرون منهما – وضعيتهم الاجتماعية – عدد المفقودين...) قد تساهم هذي المعطيات في فهم أوضح لديناميكيات الهجرة وابرز التحولات.

- **عمليات الاجتياز المحبطة:** يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات تفصيلية (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون ...)
- **الواصلون الى السواحل الأوروبية:** هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين الى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الاوربية لمراقبة السواحل.

تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج الى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية.

الأرقام اللامرئية: هي اعداد المهاجرين التي تصل الى أوروبا عبر مختلف المسالك دون ان تمر عبر السلطات المحلية او الهياكل الأممية ولا نجد لها اثرا في إحصاء وهي ارقام هامة وتختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين. كما تضم أيضا عمليات الانطلاق من السواحل التونسية والتي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية الصارمة او تلك التي يقع منع اجتيازها دون ان تصدر في بلاغات او دون أن يقع الإعلان عنها.